

Distr.: General
4 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثانية والخمسون
متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية
الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة
والعشرين للجمعية العامة: استعراض خطط
الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة
الفتنات الاجتماعية

تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية: حتى عام ٢٠١٥
وما بعده

تقرير الأمين العام

موجز

أعدّ هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨/٢٠١٣، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية والخمسين تقريراً عن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده. وفي هذا المفتح الحاسم في بناء إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وفّرت الوثيقة الختامية التي أقرتها الجمعية العامة في الآونة الأخيرة في اجتماعها الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية (قرار الجمعية العامة ٣/٦٨) حافزاً لتشجيع التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة وكفالة دور الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة والشاملة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، بوصفهم فاعلين فيها ومستفيدين منها.



ويتناول التقرير بإسهاب أوجه الترابط بين الإعاقة وبلوغ الأهداف الإنمائية العالمية في مجموعة واسعة النطاق من القضايا الإنمائية ذات الصلة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإضافةً إلى ذلك، يَحَلِّل التقرير الاتجاهات والتحديات الراهنة في المجالات الرئيسية الأربعة الموصى باتخاذ إجراءات بشأنها في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى، وهي: (أ) السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى النهوض بعملية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ب) البيانات والإحصاءات والرصد والتقييم فيما يتعلق بالإعاقة؛ (ج) تعزيز فرص الاستفادة للجميع؛ (د) التعاون الدولي وتعبئة الموارد. وينتهي التقرير بتقديم توصيات باتخاذ إجراءات وخطوات ملموسة لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة وفقاً للاستنتاجات التي خلُص إليها الاجتماع الرفيع المستوى.

أولا - مقدمة

١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، القرار ٢٨/٢٠١٣، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الثانية والخمسين، تقريراً عن التقدم المحرز في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

٢ - ومع اقتراب حلول الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المحدد لعام ٢٠١٥، يوجد المجتمع الدولي أمام مفترق حاسم فيما يتعلق ببناء إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ يستند إلى مبادئ المساواة والإدماج والاستدامة. وفي هذا السياق، عقدت الجمعية العامة، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، اجتماعاً رفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية، حول موضوع: "سبل المضي قدماً: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده". وقد كان هذا أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في تاريخ الأمم المتحدة يُعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بهدف إقرار التزامات دولية وُضعت خصيصاً بشأن المسائل المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية.

٣ - والخطة الراهنة للتنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لا تشمل مسألة الإعاقة بوجه خاص، سواء في أهدافها أو فيما يتصل بهذه الأهداف من غايات ومؤشرات. وقد أتاح الاجتماع الرفيع المستوى للمجتمع الدولي فرصة استثنائية ليسترشدها بما لدى معالجته لهذا الشاغل الكبير وكفالة قيام الأشخاص ذوي الإعاقة بدورهم الصحيح في خطة وجهود التنمية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده بجميع جوانبها، بوصفهم فاعلين فيها ومستفيدين منها.

٤ - وقد تمخّضت العمليات المفضية إلى انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى عن وثيقة مقتضبة وعملية المنحى عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتشدد الوثيقة الحثامية (قرار الجمعية العامة ٣/٦٨) على أهمية إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الآخذة في التبلور. وهي توفر إطاراً عالمياً لوضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة لما بعد عام ٢٠١٥ وتحدد مجموعة من إجراءات المتابعة في المجالات التالية: التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وخدمات الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية والعمالة، وبرامج المساعدة والاستجابات الإنسانية، والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة، والتعاون الدولي وتعبئة الموارد.

٥ - وقد سبق للأمين العام أن قدم تقريرين إلى اللجنة (E/CN.5/2013/9) و (E/CN.5/2012/6) تمت الاستعانة بهما كأساس في الاجتماع الرفيع المستوى. فقد انصب

الاهتمام فيهما على الإجراءات المتخذة لتنفيذ التزام المجتمع الدولي بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية بجميع جوانبها (E/CN.5/2013/9)، وكذلك على الدور الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جهود التنمية المبذولة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني (E/CN.5/2012/6).

٦ - وأوصى أحدث تقرير قُدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية بأن يكون تنفيذ الوثيقة الختامية متضافرا مع استراتيجيات المتابعة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. كما أوصى بأن تتبع الأمم المتحدة نهجا منسقا إزاء إدماج مسائل الإعاقة، بوسائل منها وضع أهداف ومؤشرات متسقة على نطاق المنظومة لقياس الأداء المتعلق بذلك الإدماج. وقُدمت توصيات أخرى بمراعاة منظور الإعاقة في التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم وإدارة الموارد البشرية، وبإدراج أهداف واضحة وقابلة للقياس في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، تكون مشفوعة بما يقابلها من مؤشرات، لرصد مدى التقدم المحرز بشأنها.

٧ - وفي السنوات القادمة، ستتاح فرص حاسمة الأهمية لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية العالمية، على سبيل المثال في العمليات ذات الصلة بالمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في عام ٢٠١٤، والمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، المقرر عقده في عام ٢٠١٥ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في عام ٢٠١٦.

٨ - ويلقي هذا التقرير الضوء على الحاجة الملحة إلى إدراج مسألة الإعاقة في ركائز التنمية المستدامة الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وفي ضوء الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى، يحلل التقرير الاتجاهات والتحديات الراهنة في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية، ويقدم خطوات ملموسة في أربعة مجالات هي: (أ) السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى النهوض بعملية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ب) تعزيز فرص الاستفادة للجميع؛ (ج) البيانات والإحصاءات والرصد والتقييم فيما يتعلق بالإعاقة؛ (د) التعاون الدولي وتعبئة الموارد على سبيل المساهمة في دعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى.

٩ - ولدى القيام بذلك، يستند هذا التقرير أيضا إلى البيانات التي أدلت بها الحكومات في الاجتماع الرفيع المستوى وإلى المدخلات المنبثقة عن عمليات التشاور العالمية والإقليمية والوطنية التي أُجريت في إطار التحضير للاجتماع^(١).

(١) تستند المعلومات الواردة في الجزء باء من الفرع "ثانيا"، إلى البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، المعقود في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بما في ذلك البيانات التي

ثانياً - بناء إطار تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده

ألف - الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مستفيدين من عملية التنمية المستدامة والشاملة وفاعلين فيها

١٠ - يشكّل عمل الأمم المتحدة في ميدان الإعاقة، طبقاً لميثاقها، جزءاً لا يتجزأ من ولايتها المتمثلة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي الذي يعود بالفائدة على أفراد المجتمع كافة من أجل أن يعمّ السلام والرخاء العالم. وقد أكّد المجتمع الدولي من جديد التزامه بإدماج منظور الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي التنمية من جميع جوانبها عن طريق اعتماد سلسلة من الصكوك الدولية، تُوجت باعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦ (قرار الجمعية العامة ٦١/١٠٦)^(٢). بيد أنه رغم التقدم المحرز في الإطار المعياري الدولي المتعلق بالإعاقة والتنمية، ما زالت الإعاقة مسألة مُغفلة إلى حد كبير في خطة التنمية العالمية وما يقابلها من أهداف وغايات ومؤشرات.

١١ - ومع تجاوز تعداد الأشخاص ذوي الإعاقة بليون شخص من سكان العالم وفقاً لما ورد في التقرير العالمي حول الإعاقة لعام ٢٠١١، الذي اشترك في إعداده البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، يتضح أن طريق التنمية الذي يستبعد منظور الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة لا يمكن أن يكون شاملاً أو منصفاً أو مستداماً. ومن المشجّع أن نشهد أن بعض المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وما انبثق عنها من نتائج في مجال التنمية، قد بدأت، في السنوات الأخيرة، تدرج شواغل الأشخاص ذوي الإعاقة وحالتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٢ - وقد تم تناول أوجه الترابط بين الإعاقة والتنمية المستدامة بمزيد من التفصيل في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٢. فالوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨) تتضمن إشارات محددة إلى

أُتيحت على نظام الخدمات الموقرة للورق (PaperSmart)؛ وتقارير المشاورات الإقليمية المعقودة في بانكوك يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣، وفي بروكسل في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وفي سلفادور، البرازيل، يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٣، وفي تونس العاصمة يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣؛ والتقارير المباشرة المقدمة من كيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، ومساهمات فردية أخرى تلقتّها الأمانة العامة.

(٢) تشمل الصكوك الدولية الأخرى برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (قرار الجمعية العامة ٥٢/٣٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢)، والقواعد الموحدة المتعلقة بتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة (قرار الجمعية العامة ٤٨/٩٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣).

مسألة الإعاقة، إذ أنها تُلقي الضوء على جملة أمور منها أن التنمية المستدامة تستلزم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة فيها مشاركة هادفة ونشطة، والحاجة إلى وضع سياسات إنمائية تدعم توفير خدمات شاملة للجميع. وتتناول الفقرة ٩ من الوثيقة أيضا مسؤولية الدول عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها.

١٣ - وما فتئت مسألة الإعاقة تشكّل أيضا جزءا من عمليات الحوار التي جرت في الآونة الأخيرة صوب وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فعلى سبيل المثال، يعالج تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي شكّله الأمين العام (المرفق A/67/890)، مسألة الإعاقة بعدد من الطرق الحاسمة الأهمية، بما في ذلك باعتبارها مسألة شاملة، وفيما يتعلق أيضا بحقوق الإنسان والمشاركة والرصد.

١٤ - وبوجه أخص، قدم تقرير الفريق الرفيع المستوى توصيات محددة بإدراج مسائل الإعاقة في الأبعاد المتعددة لوضع إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو بذلك يسلم باعتبار الإعاقة مسألة من المسائل الشاملة في خطة التنمية بجميع جوانبها. وذكر التقرير أنه ينبغي تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في السياسات الحكومية كافة. وشدد الفريق الرفيع المستوى على الحاجة إلى الجمع بين مجتمع الإحصاءات التقليدي وبين الجهات المتكبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات ابتغاء إتاحة رصد نتائج التنمية في الزمن الحقيقي. وعلاوة على ذلك، نص التقرير على أنه ينبغي أن تُصنّف البيانات ذات الصلة بجميع الفئات المستهدفة، حسب نوع الإعاقة والفئة العمرية ونوع الجنس والدخل. وينبغي مكافحة اللامساواة على نطاق الأهداف الإنمائية كافة، بما في ذلك ألا يعتبر أن هذه الأهداف قد "تحققت" إلا إذا تحققت بالنسبة لكافة فئات الدخل والفئات الاجتماعية المعنية.

١٥ - ويمكن أن تعجّل زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي دعت إليها الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨)، وهو ما سيستند إلى الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يقتصر إدماج مسائل الإعاقة على تعزيز مبدأ عالمية حقوق الإنسان، بل إنه يركز أيضا على مبادئ التنمية الاقتصادية باعتبارها مسألة شاملة تضاهي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

باء - أوجه الترابط بين الإعاقة والتنمية المستدامة والشاملة للجميع

١٦ - إن إدراج مسائل الإعاقة أمر أساسي لتحقيق سياسات التنمية المتكاملة التي تتسم بالفعالية والاتساق والاستدامة. والحركات السكانية وارتفاع معدلات الأمراض المزمنة غير المعدية، والعوامل البيئية كالكوارث الطبيعية وحالات النزاع، كلها عوامل تؤثر تأثيرا كبيرا

على معدل انتشار الإعاقة. فعلى سبيل المثال، تشير الاتجاهات العالمية في مجال شيخوخة السكان، إلى أن من المتوقع أن ترتفع نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاماً أو أكثر من سكان العالم من ١١ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٢٢ في المائة (وهو ما يمثل بليون نسمة) في عام ٢٠٥٠^(٣). ويزيد احتمال الإعاقة إلى حد كبير مع تقدم السن^(٤)، ومن ثم يتوقع أن تزيد حالات الاعتلال والإعاقة في أوساط عموم السكان. ويمكن للتنفيذ التدريجي للسياسات والبرامج الرامية إلى كفالة وحماية حقوق ورفاه الجميع، ومنهم ذوو الإعاقة بأعدادهم المتزايدة، أن يساعد على تمهيد الطريق إلى التنمية الشاملة والمستدامة في المستقبل.

١٧ - ويستكشف الفرع التالي الطريقة التي يمكن بها أن يؤدي تنفيذ الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية إلى المضي قدماً بأهداف التنمية المستدامة، والسبل التي تتيحها مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الرئيسية المقبلة توفير مزيد من الفرص لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة باعتبارها مسألة شاملة في خطة التنمية العالمية. ويمكن أن يكون إدراج مسائل الإعاقة وسيلة فعالة لبلوغ الأهداف والغايات الإنمائية العالمية، ولا سيما تلك المتعلقة بالفقر والمساواة بين الجنسين والصحة العالمية والاستدامة البيئية. ويبرز هذا الفرع التقاطع الموجود بين الإعاقة والتنمية في الأبعاد التالية: (أ) القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ (ب) الحد من عدم تكافؤ الفرص بين فئات السكان؛ (ج) كفالة حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي؛ (د) بناء مدن ونظم نقل مستدامة؛ (هـ) إيجاد مجتمعات محلية ومجتمعات قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتزايد الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

١ - القضاء على الفقر المدقع والجوع

١٨ - وفقاً لما ورد في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، لا يزال الفقر المدقع مستمراً، حيث يعيش ١,٢ بليون نسمة على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. ويتفشى الفقر الشديد بشكل خاص في المناطق التي يجد فيها الناس صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمالة المنتجة، بالإضافة إلى الظروف البيئية غير المواتية والحرمان من الحقوق

(٣) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، "Population ageing and development: Ten years after Madrid" (شيخوخة السكان والتنمية: عشر سنوات بعد مدريد)، نشرة حقائق السكان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، العدد ٤/٢٠١٢، وهو متاح على الموقع التالي: www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/popfacts/popfacts_2012-4.pdf

(٤) انظر، على سبيل المثال، البيانات المقدمة من المكتب المعني بمسألة الإعاقة التابع لوزارة الصحة والخدمات البشرية في الولايات المتحدة، وهي متاحة على الموقع التالي: www.hhs.gov/od/about/fact_sheets/disabilityaging.html

السياسية. وفي ظل عدم توفر أدلة ملموسة، تُظهر البيانات المحدودة المتاحة عن الإعاقة أن الأسر المعيشية التي يوجد فيها شخص ذو إعاقة، تكون معدلات الفقر فيها أعلى من معدلات الفقر في الأسر المعيشية التي تخلو من أي شخص ذي إعاقة، وذلك على نحو ما ورد في التقرير العالمي حول الإعاقة لعام ٢٠١١. ويمكن أن تسهم عدة عوامل في هذا الترابط بين الإعاقة والفقر. فعلى سبيل المثال، ووفقاً للتقرير العالمي حول الإعاقة لعام ٢٠١١، يمكن أن تؤدي الإعاقة إلى الفقر من خلال فقدان الدخل بسبب الافتقار إلى العمالة أو العمالة الناقصة، ومن خلال التكاليف الإضافية التي تترتب على العيش في ظل الإعاقة، بما في ذلك التكاليف الإضافية الطبية والمتعلقة بالإسكان والنقل.

١٩ - والأشخاص ذوو الإعاقة أكثر عرضة للمعاناة من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي (انظر A/65/173). وقد أبرزت الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، في دورتها الخامسة والستين، الحاجة إلى بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات الغذائية للأشخاص ذوي الإعاقة (قرار الجمعية العامة ١/٦٥، الفقرة ٧٠ (ت)).

٢٠ - وتشير منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تقريرها المعنون "وضع الأطفال في العالم لعام ٢٠١٣: الأطفال ذوو الإعاقة" إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة يواجهون في بعض الحالات تزايد خطر سوء التغذية نتيجة لبعض أنواع الإعاقة البدنية أو الذهنية. ويشير التقرير أيضاً إلى أن العديد من الأطفال ذوي الإعاقة يجري إخفاؤهم عن المجتمع ويحرمون من الذهاب إلى المدرسة، وهو ما يكرس استبعادهم من المبادرات المجتمعية للفحص والتغذية، فضلاً عن البرامج الغذائية المدرسية^(٥).

٢١ - وتشير منظمة العمل الدولية، إلى أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل يبلغ ٧٨٠ مليون شخص (انظر CRPD/CSP/2013/2). ويمكن لتذليل العقبات المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعوق حالياً فرص حصولهم على التعليم وتطوير مهاراتهم وحصولهم على عمالة لائقة أن يؤدي إلى تعظيم الموارد البشرية، والمساهمة في جهود التنمية المستدامة على الصعد المحلي والإقليمي والوطني.

٢٢ - ومن الأهمية بمكان أن تكون الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الفعالة، التي يراد بها تحسين مستويات المعيشة من خلال ضمان الحد الأدنى من تأمين الدخل وخدمات الرعاية الصحية، شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.XX.1.

٢ - الحد من عدم تكافؤ الفرص بين فئات السكان

٢٣ - لا يزال الأطفال ذوو الإعاقة من بين أكثر الفئات تهميشا واستبعادا في ما يتعلق بالتعليم، والتحديات التي يواجهونها في أعمال حقهم في التعليم تحديات عويصة (انظر A/66/230). واحتمال إكمال تعليمهم الابتدائي أقل بكثير منه لدى الأطفال غير المعوقين، ويصدق هذا على المعوقين من الفتيان والفتيات على حد سواء^(٥). وتُظهر بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في أربعة من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى الواردة في التقرير العالمي حول الإعاقة لعام ٢٠١١ أن نسبة الأطفال ذوي الإعاقة الذين تجاوزوا سن الخامسة والذين لم يلتحقوا قط بالمدارس تتراوح من ٢٤ إلى ٣٩ في المائة.

٢٤ - ويشير التقرير العالمي حول الإعاقة لعام ٢٠١١، إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من سوء الأوضاع الصحية، ويزيد احتمال تعرضهم للأمراض الثانوية التي يمكن الوقاية منها، وللاعتلالات المصاحبة لحالتهم، كما يعانون من أمراض عقلية لم تتم معالجتها. وهم بالإضافة إلى ذلك، يعانون من سوء صحة الفم، ومن ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والسمنة ومعدلات الوفاة المبكرة مقارنة بالأشخاص غير المعوقين.

٢٥ - وتوجد النساء ذوات الإعاقة في وضع مححف من حيث إمكانية الحصول على رعاية الأمومة، بما في ذلك التثقيف في مجال الصحة الإنجابية، حيث لا يُعتبرن في كثير من الأحيان نشيطات جنسيا. ويلزم وضع سياسات وتدابير مناسبة لكفالة حصول المراهقين والبالغين ذوي الإعاقة على الخدمات والرعاية المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة وصحة الأم.

٢٦ - ويمكن لاتباع نهج شامل إزاء التنمية، يعمل بفعالية على تذليل العقبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة، أن يساهم في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة عدم المساواة والتمييز، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين؛ وتعميم التعليم الابتدائي؛ وتحسين صحة الأم، وغير ذلك من أهداف الصحة العالمية.

٢٧ - ويواجه كبار السن من المعوقين تحديات عديدة تحول دون تمتعهم الكامل. بما لهم من حقوق الإنسان، وكثيرا ما يُستبعدون من عملية التنمية استنادا إلى سنهم وإعاقتهم على حد سواء. وينبغي إدراك أوجه التقاطع والقواسم المشتركة بين الشيخوخة والإعاقة إدراكا تاما لضمان وجود بيئة غير إقصائية والمضي قدما نحو بلوغ الهدف المتمثل في إقامة مجتمع يلي احتياجات جميع المستعملين ويراعي قدراتهم.

٣ - كفالة حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

٢٨ - من المسلم به أن المياه عنصر رئيسي من عناصر التنمية المستدامة، وسوف تكون في صميم جميع أهداف التنمية المستدامة (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥). ويمكن لتنفيذ التدابير التدريجية الرامية إلى تذليل العقبات العديدة التي تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، أن يسهم بشكل إيجابي في الصحة العالمية والتنمية الدولية.

٢٩ - وعلى الرغم من قلة البيانات المتوفرة عن إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن استعراضاً أجري مؤخراً^(٦) أبرز عدداً من الحواجز التي يمكن أن تزيد من احتمال حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على هذه الخدمات الأساسية. وتنشأ الحواجز عن العقبات القائمة في البيئة المعمورة، والظروف الجغرافية والعوامل الاجتماعية والمؤسسية، فضلاً عن أوجه القصور الوظيفي لدى الأفراد.

٣٠ - وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للمشاكل التي يواجهها ذوو الإعاقة فيما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بهم، وذلك في إطار الأهداف والمؤشرات الدولية الرامية إلى رصد إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، حيث يمكن للحصول على هذين العنصرين أن يجلب بدوره عدة فوائد اقتصادية واجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرتهم ومجتمعاتهم المحلية.

٤ - بناء مدن ونظم نقل مستدامة

٣١ - كثيراً ما يجري استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، من جملة أمور منها اختيار بيئة العيش وإمكانية الاستفادة من وسائل النقل. ويشير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، إلى أن هناك على ما يبدو ثلاث فئات من الأشخاص التي يجري استبعادها أكثر من غيرها بشكل منهجي في مختلف مدن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ألا وهي: الأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، وسكان الأحياء الفقيرة.

(٦) N. Groce, N. Bailey, R. Lang, J.F. Trani and M. Kett, "Water and sanitation issues for persons with disabilities in low- and middle-income countries: a literature review and discussion of implications for global health and international development", *Journal of Water and Health*; vol. 9, No. 4 (2011)

٣٢ - ويتوقع أن تبلغ النسبة المتوقعة لسكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠^(٧). وحيث أنه لا يزال يتعين بناء ٦٠ في المائة من المناطق التي يتوقع أن تكون مناطق حضرية بحلول عام ٢٠٣٠^(٨)، فإن هناك تحدياً هائلاً يتيح أيضاً العديد من الفرص لكفالة الاهتمام بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة منذ البداية في عملية التخطيط الحضري، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية، ونظم النقل، وفرص الحصول على العمل، والمياه والصرف الصحي، وغير ذلك من الخدمات والمرافق العامة.

٣٣ - ويتوقع أن يؤدي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في عام ٢٠١٦، إلى اعتماد خطة حضرية جديدة للقرن الحادي والعشرين، من شأنها أن تكون بمثابة منهج لتعزيز منظور الإعاقة، والمساعدة في بناء مدن تستجيب للحركات المتغيرة للسكان بطريقة مستدامة.

٥ - إيجاد مجتمعات محلية ومجتمعات قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتزايد الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ

٣٤ - في مواجهة الأزمات الإنسانية والتراعات، يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة لدرجة أكبر من الإقصاء من حيث فرص إجلائهم وحصولهم على الغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي والمأوى وخدمات الإغاثة (انظر A/65/173).

٣٥ - والأشخاص ذوو الإعاقة هم من بين أكثر الفئات تضرراً من تغير المناخ، ويُفتقر إلى حد كبير إلى البيانات الموثقة بشأن الآثار المتباينة لتغير المناخ على حياتهم. ومن ثم، لم تُدمج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة حتى الآن بشكل جيد في معظم تقييمات جوانب الضعف في استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وغيرها من استراتيجيات التصدي له.

٣٦ - وتُظهر البيانات والأدلة المتاحة أن معدل الوفيات في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة قد لا يقل عن ضعف معدل الوفيات بين عامة السكان في المناطق المتضررة، وذلك بسبب عدم إدماج ذوي الإعاقة وعدم توفير سبل الاتصال لهم، بما في ذلك عدم توفر وسائل نقل المعلومات والاتصال في حالات الإنذار المبكر ومواجهة الكوارث، كما يتجلى في

(٧) انظر ”An overview of urbanization, internal migration, population distribution and development in the world“ (استعراض التحضر، والهجرة الداخلية، وتوزيع السكان، والتنمية في العالم)، وهي ورقة معلومات أساسية أعدتها شعبة السكان لاجتماع فريق الخبراء المعني بتوزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٨) Secretariat of the Convention on Biological Diversity, *Cities and Biodiversity Outlook*, Montreal, 2012.

الزلازل الكبير والتسونامي اللذين ضربا شرق اليابان في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من ذلك، لا يكاد يُلتفت إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، بل يتعرضون للإهمال في معظم السياسات والاستراتيجيات الدولية والوطنية للحد من أخطار الكوارث.

٣٧ - ومن الشواغل العاجلة والبالغة الأهمية أيضا التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر، بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية، وكذلك التسهيلات المتاحة لهم في مجال التأهب للكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ. وينبغي أن يراعى في استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث تباين احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة إدماجهم في جميع جوانب إدارة عملية الحد من أخطار الكوارث.

٣٨ - وسيعمل المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث المقرر عقده في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥ في مدينة سنديا، اليابان، على استعراض تنفيذ إطار عمل هيوغو الحالي للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، ومن المتوقع أن يعتمد إطارا للحد من أخطار الكوارث كي يحل محل الإطار الحالي. وستتيح سلسلة من المشاورات الإقليمية^(٩) السابقة للمؤتمر فرصا للأشخاص ذوي الإعاقة لتقديم مساهماتهم استنادا إلى الخبرات ووجهات النظر التي ينفردون بها، وذلك كي يتسنى للإطار الجديد المساعدة على الحد من أخطار الكوارث وبناء مجتمعات ومجتمعات محلية قادرة على مواجهتها.

جيم - التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها في تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده

١ - خطط العمل والبرامج الوطنية الرامية إلى النهوض بعملية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

٣٩ - لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يعانون من الفقر بمعدلات تفوق ما يعانیه غيرهم، ويحرزون أسوأ النتائج في مجال التعليم والعمالة، ويعانون من أحوال معيشية واجتماعية

(٩) من المقرر إجراء مشاورات إقليمية في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن وضع إطار عمل للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ في جميع المناطق؛ بالإضافة إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي، المقرر عقده في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، في جنيف؛ والاجتماع الثاني للجنة التحضيرية، المقرر عقده في ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في جنيف أيضا؛ والمؤتمر الدولي الخامس المعني بالكوارث والأخطار، المقرر عقده في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، في دافوس، سويسرا.

سلبية. وتأكيداً من الدول الأعضاء على ضرورة إزالة الحواجز التي ما زالت قائمة، قامت بتبادل المعلومات عن التقدم المحرز في مجالات العمل التشريعي الوطني، وأنشطة الرصد والتقييم، وخطط التنمية الوطنية والبرامج ذات الصلة بالتعليم والرعاية الصحية والعمالة وإتاحة فرص العمل اللائق من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة على الصعيد الوطني^(١٠).

٤٠ - وقد أدرجت عدة بلدان في قوانينها المحلية أحكاماً ترمي إلى النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها إريتريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا والصين، بينما أقرت بلدان أخرى، مثل ملاوي، قوانين خاصة بالإعاقة في عام ٢٠١٢. فالدستور الجديد في زيمبابوي، الذي أُقرَّ في عام ٢٠١٣، يتضمن على سبيل المثال، أحكاماً تعزز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤١ - وأحرزت عدة بلدان، ومنها إيطاليا، وبوركينا فاسو، والجزائر، والسنغال، وسيراليون، وماليزيا، والمكسيك وهندوراس، تقدماً ملحوظاً في سبيل إدماج مسائل الإعاقة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وتنفيذ الخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بالإعاقة. أما بابوا غينيا الجديدة ورومانيا، فهما بصدد وضع خطتين وطنيتين للمتابعة معنيتين بالإعاقة، نظراً لاقتراب الموعد المستهدف في خطتيهما الحاليين.

٤٢ - وأفادت بلدان أخرى، ومنها إسرائيل وبوركينا فاسو وتركيا، بأنها تتخذ تدابير لتنسيق ورصد الجهود المشتركة بين الوزارات المعنية بمسائل الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، أنشأت ليسوتو وزارة مكرسة لشؤون الإعاقة.

(١٠) تستند المعلومات الواردة في الفرع ثانياً-جيم إلى استعراض ٦٨ من البيانات التي قدمتها أو أدلت بها البلدان التالية، بالتزامن مع الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية: الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، والبرازيل، وبربادوس، وبنن، وبوركينا فاسو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية البهاما، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وزامبيا، وزيمبابوي، وبنن، والسنغال، وسورينام، وسيراليون، والصين، وغابون، وغانا، والفلبين، وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وليسوتو، وماليزيا، ومدغشقر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وهولندا، واليابان، واليونان.

٢ - توفير سبل الوصول للجميع

٤٣ - أقرت عدة دول أعضاء بأن توفير سبل الوصول وسيلة من وسائل التنمية الشاملة وغاية من غاياتها على حد سواء، وقدمت معلومات عن الجهود الرامية إلى تعزيز تسهيلات الوصول إلى المباني ووسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الحضرية والريفية.

٤٤ - وأبلغت ترينيداد وتوباغو عن الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز تسهيلات الوصول إلى الهياكل الأساسية باعتماد القوانين والمعايير المعمول بها دولياً في مجال البناء، وذلك سعياً منها لتحسين سبل الوصول إلى المباني العامة وأماكن العمل. وفي بربادوس، ستولى لبرنامج "كفالة سبل الوصول الكامل في بربادوس" أولوية عليا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. أما غانا، فقد حددت موعداً نهائياً لتحسين تسهيلات الوصول إلى المباني العامة.

٤٥ - وأبلغت بلدان أخرى عن تدابير لتحسين تسهيلات الوصول إلى المدارس من أجل تهيئة بيئات مواتية لاستفادة الأطفال ذوي الإعاقة من خدمات التعليم استفادة كاملة.

٤٦ - ورغم الجهود المبذولة حالياً، فما زال كسر الحواجز التي تحول دون توفير سبل الوصول يمثل أولوية ملحة. وقد شددت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية على التحديات المتمثلة في ما تتميز به من خصائص جغرافية تؤدي إلى انتشار السكان في العديد من الجزر ذات العدد القليل من السكان، مما يفضي إلى ضرورة تكرار تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات.

٤٧ - وتم إبراز الدور الذي تضطلع به الأجهزة المعنية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في ما يتعلق بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في المجتمع مشاركة نشطة. فعلى سبيل المثال، تتيح التكنولوجيات المستجدة إمكانات هائلة لتعزيز الخدمات المالية والخدمات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك إتاحة المعلومات المتعلقة بحالة السوق، والخدمات المصرفية وخدمات الائتمان البالغ الصغر والتأمين والاستفادة من الخدمات العامة بدخول المواقع الشبكية للحكومة الإلكترونية.

٣ - بيانات الإعاقة وإحصاءاتها، وأنشطة الرصد والتقييم

٤٨ - يؤدي الافتقار إلى بيانات قابلة للمقارنة دولياً عن الإعاقة إلى عرقلة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، ناقشت الجهات المعنية مسائل التقدم المحرز والتحديات في ما يتعلق ببيانات الإعاقة وإحصاءاتها وبرصد وتقييم أهداف التنمية وغاياتها ومؤشراتها. وأشار فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في تقريره عن "الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بخطة

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ إلى ضرورة إعداد الإحصاءات بشكل منهجي عن الأشخاص ذوي الإعاقة، من بين فئات أخرى من السكان، وذلك حتى يتسنى تعزيز مبدئي عدم التمييز والمساواة. وتضمن التقرير المناقشات التي دارت بشأن التدابير والمؤشرات الرامية إلى استخلاص أوجه التفاوت بين الفئات السكانية، ومن ضمنها الأشخاص ذوو الإعاقة.

٤٩ - وأحرز تقدم مستمر في بعض البلدان في مجال بيانات الإعاقة وإحصاءاتها وأنشطة الرصد والتقييم. وتعمل الجزائر والجمهورية الدومينيكية ورومانيا ونيجيريا حاليا على اتخاذ تدابير محددة من أجل تحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة كما ونوعا في مجال وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ، وذلك بإجراء استبيانات في إطار الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية أو الدراسات الاستقصائية المكرسة للإعاقة وباستخدام السجلات الوطنية المعنية بالإعاقة.

٥٠ - ويؤثر الافتقار إلى القدرات والموارد على الصعيد الوطني باستمرار على توفر بيانات الإعاقة وإحصاءاتها على جميع المستويات. ومن الضروري أيضا توحيد طرائق جمع البيانات من أجل تيسير مقارنتها على الصعيد العالمي. وثمة اتجاه إلى التخصيص في الإبلاغ عن مسائل الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم في عمليات التعداد وغيرها من الدراسات الاستقصائية والسجلات الوطنية، وهو الأمر الذي يتصل في العديد من البلدان بالوصم الاجتماعي وعدم توعية من يتولون إجراء الدراسات الاستقصائية بقضايا الإعاقة. ورغم هذه الصعوبات، تسعى الدول الأعضاء، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون التقني، إلى تحسين إعداد بيانات الإعاقة وإحصاءاتها.

٤ - التعاون الدولي وتعبئة الموارد

٥١ - لم يعمل التعاون الإنمائي في معظم الأحيان، على الاستفادة حتى الآن مما ينطوي عليه إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود تحقيق التنمية المستدامة من إمكانات. وثمة قلق إزاء انخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية في فترات الركود المالي على الصعيد العالمي وما ينجم عنه من أثر سلبي على الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتكامل أنشطة التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني، وأن تزداد تعزيزاً، وأن تُستخدم بمزيد من الكفاءة، وأن تشمل التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٢ - وقدمت أستراليا في هذا السياق أمثلة ملموسة على الشراكات التي تتعلق بعملها مع الشركاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز التوعية التي تشمل مسائل الإعاقة سعياً لإزالة الحواجز المادية وتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. واعتمد قادة بلدان منطقة

المحيط الهادئ استراتيجية إقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن الإعاقة. أما الجماعة الكاريبية، فقد قررت أن تعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمراً إقليمياً لمعالجة المسائل ذات الأولوية المتعلقة بالإعاقة، وأن تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٣ - وينيط قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المعنون "الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية" بالأمم المتحدة مهمة مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، تتيح الأطر التشغيلية القائمة، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، نقاط انطلاق لمراعاة منظور الإعاقة في برامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٥٤ - وينبغي أن تكون المساعدة الإنمائية الدولية شاملة لمسائل الإعاقة وأن تلي احتياجات تسهيلات الوصول، ولا سيما في وضع السياسات والبرامج ذات الصلة بالبيئة المبنية والنقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، ينبغي التنسيق في ما بين الجهات المعنية على جميع المستويات حتى يتسنى تحسين الاتساق والكفاءة في جهود التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٥ - يبرز هذا التقرير الحاجة الملحة إلى إدماج منظور الإعاقة في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويشكل أكثر من بليون شخص من ذوي الإعاقة موارد بشرية هائلة غير مستغلة يمكن أن تقدم إسهامات هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. بيد أنه بالرغم من الالتزام القوي بإدراج مسائل الإعاقة في خطة التنمية العالمية، فإن التقدم المحرز على أرض الواقع لا يزال محدوداً.

٥٦ - وخلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية، حددت الدول الأعضاء التزامها بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة وزادت تعزيره. وتحدد الوثيقة الختامية الصادرة عن ذلك الاجتماع (قرار الجمعية العامة ١/٦٨) الطريق الذي ينبغي اتباعه في وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية الخاصة بهذا الموضوع.

٥٧ - وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، ولا سيما منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص أن تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى. وفي القيام

بذلك، ربما تود جميع الجهات الفاعلة، أن تضع في اعتبارها خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية القائمة التي ترمي إلى النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية.

٥٨ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، يمكن النظر في اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات التالية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده:

(أ) ينبغي للحكومات أن تشجع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والبرامج المتصلة بالقضاء على الفقر، مع مراعاة الحاجة إلى توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الكافية، وتحسين إتاحة فرص العمل والتعليم، واتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق الإدماج المالي؛

(ب) إن توفير سبل الوصول وسيلة من وسائل التنمية الشاملة وغاية من غاياتها على حد سواء، وينبغي اعتبارها استثماراً أساسياً في هذا الصدد. وينبغي أن تتضمن جميع السياسات ذات الصلة معالجة مسألة توفير سبل الوصول، ويشمل ذلك مثلاً ما يتعلق بتغير المناخ والحد من أخطار الكوارث والتأهب للطوارئ؛

(ج) يجب حث الحكومات على تقديم الدعم لإعداد بيانات قابلة للمقارنة دولياً وإحصاءات عن الإعاقة، مصنفة حسب نوع الجنس والعمر، وأن تقدم هذه البيانات عن طريق الآليات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة؛

(د) ينبغي أن تقوم الحكومات ووكالات التنمية والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات المعنية بإدراج منظور الإعاقة في جميع مجالات التعاون الإنمائي. وينبغي أن يشكل توفير سبل الوصول جزءاً لا يتجزأ من البرامج والمشاريع ذات الصلة بالمباني والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) ويجب حث الحكومات وغيرها من الجهات المعنية على تعزيز التعاون الدولي، بسبل منها إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وإنشاء شبكات الخبراء والممارسين بشأن مسائل محددة في مجال التنمية. وفي هذا الصدد، ربما يكون من المفيد إنشاء منتدى في الأمم المتحدة معني بمسألة التنمية والإعاقة من أجل تعزيز تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات في مجال تعميم مراعاة مسائل الإعاقة؛

(و) ينبغي مراعاة منظور الإعاقة في عمليات برامج الأمم المتحدة القطرية كإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ز) يجب تشجيع كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى على تزويد الأمانة العامة بمعلومات عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل بيانات الإعاقة وإحصاءاتها، وذلك من أجل المساهمة في عمليات الاستعراض الدورية المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١/٦٨؛

(ح) ينبغي مراعاة منظور الإعاقة وإدماج مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات التشاورية لتحديد الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي ستعقدها الأمم المتحدة، مثل المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في عام ٢٠١٤، والمؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث، المقرر عقده في عام ٢٠١٥، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في عام ٢٠١٦.